حاشية الكشاف لعبد الكريم بن عبد الجبّار التبريزي (سورة البقرة من الآية ٦٠ إلى الآية ٦٩) دراسة وتحقيق

أ.د. صلاح احمد شلال

الباحثة ورود باسم حمد

الجامعة العراقية / كلية الآداب

AL-Kashaf footnotes by Abdulkareem Ibn Abduljabbar AL-Tabrizi (Surat AL-Baqara, Aya: 60 to Aya 69) Study and Investigation

Prof. Salah Ahmed Shalal (Ph.D.)

Researcher Wrood Basim Hamad

AL-Iraqia University/ College of Arts

المستخلص

يرتقي العمل التفسيريّ بصاحبه إلى مراتب الرفعة والشَّرف، فهو تعامل علمي وعملي مع كلام الله عزّ وجل الموسوم بالإعجاز، وقد كثر المفسرون، وكثرت كتبهم التي اهتمت بالوقوف على آيات الله عزّ وجل في كتابه الحكيم، ومن بينها كتاب الكشاف للزمخشري، وقد اهتمّ كثير من العلماء بدراسة كتاب الكشاف ووضع الحواشي عليه ومن بينهم عبد الكريم بن عبد الجبار التبريزي، وقد قام البحث بتحقيق على الحاشية بعد أن عرّف بالزمخشري والتبريزي.

الكلمات المفتاحيّة: حاشية، الكشاف، التبريزي، سورة البقرة

Abstract

Exegesis elevates its author to the ranks of lofty and honor, as it is a scientific and practical dealing with the words of God Almighty that is marked by the miraculous. By studying the book "Al-Kashaf" and putting footnotes on it, including Abdul Karim bin Abdul-Jabbar Al-Tabrizi.

Keywords: Footnote, AL-Kashaf, Tabrizi, Surat Al-Baqarah.

المقدّمة:

إنّ كلام الله المنزل في كتابه بحر واسع من العلوم الّتي يقف عندها المتعقلون والعلماء كما أوصاهم الله عزّ وجل في كتابه الحكيم، فنجده سبحانه وتعالى يقول ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾، (سورة طه: الآية ١١٤) ، وقد كثرت التفاسير التي عملت على اتباع سبل العلم، ومن بينها تفسير الزمخشري (الكشاف)، وقد كثرت الحواشي على تفسير الكشاف للزمخشري لما له من أهميّة عظيمة في علم التفسير، فقد اهتمّ صاحبه بالأوجه البلاغيّة والبيانيّة للإعجاز القرآنيّ وعالج القضايا النحويّة والدلاليّة محاولاً الإحاطة بأوجه علوم القرآن من كافة جوانبها ومن بين تلك الحواشي حاشية التبريزي الّتي عملنا على تحقيقها لنرصد الأوجه الّتي اهتمّ بها الزمخشري من خلال حاشية التبريزي، وقد بدأ البحث بمقدمة ومبحثين، الأوّل فيه تعريف بكل من الزمخشري والتبريزي، والآخر نصّ الحاشية.

تمهيد :

يعدّ البحث القرآني عالماً لا متناه الأبعاد، فالقرآن كلام الله المنزل على عباده لهدايتهم، وقد تضمن من وجوه إعجازه ما جعل العلماء يقفون أمام كلماته موقف خشوع محاولين التبحر فيها لاستجلاء خفاياها والعمل على تبيان مواضع العلم، والفكر، والمعرفة، وقد اشتهر من بين التفاسير الّتي جاءت في كتاب الله المنزل تفسير الزمخشري (الكشاف)، وقد وقف على هذا التفسير كثير من العلماء بالشرح ، والتدقيق وكتابة الحواشي ومن بين هؤلاء العلماء عبد الكريم بن عبد الجبار التبريزي وما جاء به في حاشيته على الكشاف، وقد عملنا على ضبط الحاشية وتحقيق الآيات القرآنيّة المتعلقة بسورة البقرة من الآية ٦٠ إلى الآية ٦٩ في الحاشية.

المبحث الأوّل: التعريف بالتبريزي والزمخشري:

أولاً : التبريزي :

وهو عبد الكريم بن عبد الجبار بن إبراهيم بن كرشان التبريزي مفسر، من آثاره "المحاكمات" حاشية على الكشاف أوله: "الحمد لله الذي أخرج العباد من ظلمة العدم إلى نور الوجود ... الخ" ذكر فيها أن "شرح الكشاف" لقطب الدين الرازي، كتاب

جليل الشأن، لكن جمال الدين الأقسرائي اعترض عليه اعتراضات، فكتب هو الأجوبة وسماها "المحاكمات". وله أيضا "حاشية" علي الكشاف وصل فيها إلى آخر الزهراوين، وأشار فيها إلى أجوبته عن اعتراضات الأقسرائي والقطب الرازي(١).

ثانياً: الزمخشري:

"محمود بن عمر بن محمد بن عمر العلامة أبو القاسم الزمخشري الحوارزمي ، وهو نحوي، لغوي، متكلم، وهو المعتزلي، المفسر، يلقب جار الله، لأنه جاور بمكة زماناً، ولد في رجب سنة سبع وستين وأربعمائة بزمخشر، قرية من قرى خوارزم، وقدم بغداد وسمع من أبي الحطاب بن البطر وغيره، وحدث، وأجاز للسلفي، وزينب الشعرية. له التصانيف البديعة منها الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث وأساس البلاغة وربيع الأبرار ونصوص الأخبار في الحكايات ومتشابه أسماء الرواة والرائض في الفرائض والمنهاج في الأصول والمفصل في النحو، والأنموذج فيه مختصر، والأحاجي النحوية وغير ذلك".مات ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة(٢).

المبحث الثّاني: حاشية التبريزي في تفسير سورة البقرة من الآية ٦٠ إلى الآية:

بسم الله الرّحمن الرّحيم

﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ ۝ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ ۝وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ ۝ فَجَعَلْنَاهَا نَكَالاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ۝ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُواْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ۝ قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ۝ قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاء فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾

قولُهُ: **(بغيرِ الحَقِّ)**[٣]، الظّاهرُ كون اللّامِ فيهِ للجنسِ، والمعنى أنّه باطلٌ محضٌ، وظلمٌ بحتٌ في اعتقادِهم أيضاً، كما هو في الواقعِ بناء على أن معنى الجنس يفيد العموم، فهو مثل: لَا رجُلَ في الدَّارِ. وكالنكرةِ في قولِهِ في سورةِ آلِ عمران: (بِغَيرِ حَقٍّ)[٤]، وجعلَ البعضُ اللّامَ للعهدِ والمعهودُ ما في اعتقادِ الكفّارِ من الحقِّ الذي يعتقدُونَه.

وقالَ الإمامُ رضيَ اللهُ عنه: المُرادُ بالحقِّ إذا كانَ معرّفاً، الحقُّ المعلومُ بين المسلمينَ الذي يوجبُ القتلَ، وهو ما بيّنَهُ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلّم؛ بقولِهِ: (لا يُحلُّ دمُ امرئٍ مسلمٍ إلّا لإحدى معانٍ ثلاثٍ: كفرٌ بعدَ إيمانٍ، وزِنا بعدَ إحصَانٍ، وقتلُ نفسٍ بغيرِ حقٍّ)[٥]. وإذا كانَ منكّراً فالمُرادُ به الحقُّ مطلقاً.

قولُهُ: **(تكرار للإشارةِ)** إلى آخرِهِ. المرادُ الإشارةُ السّابقةُ إلى ضربِ الذِّلَّةِ والبواءِ بالغضبِ، قصداً إلى بيانِ سببٍ آخرَ.

وقولُهُ: **(مع كفرِهم)** لدفعِ توهّمِ الإضرابِ عن السّببِ الأوّلِ، وبيانِ أنَّ كلّاً منهما سببٌ بالاستقلالِ، ولذلكَ أعاد اسمَ الإشارةَ، ولم يعطف أحدَ السببينِ على الآخرِ؛ لئلّا يُتوهّم أنَّ السببَ اجتماعهما، فالسّببُ الأوّلُ الكفرُ والقتلُ، والثّاني العصيانُ والاعتداءُ؛ أي: الاعتداءُ مُطلقاً، أو الاعتداءُ في السّببِ. ويجوزُ أن يكونَ ذلكَ الثّاني إشارةً إلى السببِ السّابق، وهو الكفرُ، ويكونَ الباءُ في قولِهِ[٦]: (بِمَا عَصَوُا)[٧]،

للسببيّةِ، فيكون بياناً لسببِ السببِ مبالغةً في وجوبِ الاجتنابِ عن المعصيةِ والاعتداءِ؛ لكونِهما مُفضيَينِ إلى الكفرِ بالآياتِ، وقتلِ الأنبياءِ، أو تكونَ للمصاحبةِ، والمعنى أنَّ ذلكَ الكفرَ والقتلَ مع العصيانِ والاعتداءِ. والكفرُ والقتلُ كان سبباً كاملاً، وقد انضمَّ إليهِ العصيانُ والاعتداءُ.

قولُهُ: **(ويجوزُ أن يُشَارَ بذلكَ إلى الكفرِ)**؛ أي: ذلك الثّاني يحتملُ أن يكونَ إشارةً إلى ما أُشيرَ إليهِ بذلكَ الأوّلِ، ويحتملُ أن يكونَ إشارةً إلى الكفرِ وقتلِ الأنبياءِ. والباءُ في (بِما عَصَوا)[٨]، للسببيّةِ، أو بمعنى (مع) للمُصاحبةِ،[٩] حتّى يكونَ المعنى أنَّ ضربَ الذِّلَّةِ والمسكنةِ والغضبِ بسببِ كفرِهم وقتلِهم الأنبياءَ. وكفرُهم وقتلُهم بسببِ عصيانِهم واعتدائهم.

قيلَ (قاله الشيخ): في الآيةِ اسماء إشارةٍ، وباءان واسمُ الإشارةِ الثانيّ إمّا أن يكونَ تكراراً للأوّلِ، أو لا، وعلى كلٍّ واحدٍ من التقديرينِ: إمَّا أن يكونَ كلٌّ من البائينِ سببيّةً أو بمعنى (مع)، وإمّا أن يكونَ الأوّلُ بمعنى (مع) والثّانيّةُ سببيَّةً أو بالعكسِ، فإنْ كانتِ الإشارةُ الثّانيةُ تكراراً للأولى، فلا يجوزُ أن تكونا سببيّتين، لئلَّا يتوارد سببانِ على مُسبَّب واحدٍ بالشّخصِ، ولا أن يكونا بمعنى (مع)، لئلّا تبقيا بلا سببٍ. ولا يجوزُ أن تكونَ الأولى سببيّةً، والثّانيةُ بمعنى (مع)؛ لأنَّ الكفرَ وقتلَ الأنبياءِ تَامّانِ في كونِهما سببينِ للذِّلَّةِ والمسكنةِ والبواءِ بالغضبِ، فيُستغنَى بهما في

السّببيّةِ عن غيرِهما، فتعيّنَ أن يكونَ الأوّلُ بمعنى (مع)، والثّانيةُ للسببيّةِ، كما ذكرَهُ؛ لأنَّ العصيانَ والاعتداءَ في الحدودِ ليسا كالكفرِ وقتلِ الأنبياءِ في الاستقلالِ بالسببيّةِ، فضُمّا إليهما تكميلاً لهما في السببيّةِ. وفيما ذكره بحثٌ؛ لأنَّ الأسبابَ الشّرعيّةَ أمارات، فيجوزُ توارُدُ آيتينِ أو ثلاثة، أو أكثر منهما على معلولٍ واحدٍ بالشخصِ.

والوجهُ أن يُقالَ في سببِ جعلِ الباءِ الثّانيةِ سببيّةً دونَ الأولى: إنَّ العصيانَ والاعتداءَ لمّا جرّهم إلى الكفرِ وقتلِ الأنبياءِ، وهما من أشنعِ الكبائرِ، جعلهما سببين، فإن إتيانُ الصغائرِ أسبابٌ مؤدّيةٌ إلى ارتكابِ الكبائرِ أو ليُعلَمَ قبحُ العصيانِ والاعتداءِ في حدودِ اللهِ تعالى.

قالَ الإمامُ، رحِمَهُ اللهُ تعالى: لمّا ذكرَ اللهُ تعالى((١٠)) إنزالُ العقوبةِ بهم تَبيّنَ لهم علَّةَ ذَلكَ، فبدأَ أوّلاً بما فعَلُوهُ في حقِّ اللهِ تعالى، وهو جهلُهُم بهِ مع إرشادِ الأنبياءِ عليهم السَّلامُ، وَالكتبِ المنزلِةِ، وجحدُهم نعمَهُ، ثمَّ ثنَّى بما يتلوهُ في العِظَمِ، وهو قتلُ الأنبياءِ، ثمَّ ثلّثَ بما يكون منهم من المعاصِي التي تخصُّهم، ثمَّ ربّعَ بما يكونُ من المعاصِي المتعديّةِ ضررُها إلى الغيرِ، مثلَ الاعتداءِ والظّلمِ، وذلكَ في نهايةِ حُسنِ الترتيبِ.

قولُهُ: **(وهو جمعُ نَصْرَانٍ)**، وفي بعضِ النّسخِ، وهم بدلُ هو، وهو خطأٌ؛ لأنَّ الضّميرَ راجعٌ إلى اللفظِ.

قولُهُ: **(نَصْرَانةٌ[١١] لم تَحنَّفِ)**، أوّلُه:

وكلتاهما خرت، وأُسجدَ رأسَها كَمَا سجدت نَصْرَانَةٌ لَمْ تحنَفِ ((١٢))

يصفُ أَتَاناً صَادَها، ثُمَّ صَادَ على عَقبِها أُخرَى، فَخر كلٌّ منهما. وأسجد رَأسَها؛ أي: طأطأَ رأسَها، وانحنى، ووضعَ جبهتَهُ على الأرضِ. ومعنى (لم تحنَفِ)؛ لم يُسلم؛ لأنّ الإسلامَ هو الدِّينُ الحنيفُ، وإنَّما شُبّهَ بالنصرانةِ المذكورَةِ؛ لأنَّ سجودَ النّصرانيينَ من القيامِ ابتداءً، بلا تحلّلٍ انحناءً للركوعِ، وقيام بعدَهُ، ثمَّ سجودٍ كما للمسلمينَ. والياءُ في نصرانيٍّ للمبالغةِ؛ لأنَّه يدلُّ على أنّه منسوبٌ إلى[١٣] ذلكَ، عريقٌ فيه غيرُ مقصورٍ على كونِهِ موصوفاً بهِ فقطْ، وفي الصِّحَاحِ: إنَّ نصرانَ بدونِ ياءِ النّسبةِ، غير مستعملٍ((١٤))((١٥))، وقيلَ: نَصرانُ قريةٌ بالشّامِ، يُنسبُ إليها النَّصَارَى.

قولُهُ: **(والنَّصبُ)**، إنْ جعلْتَهُ بدلاً، قيلَ: إذا جُعلَ بدلاً لا يُمكنُ حملُهُ إلَّا على بدلِ الغلطِ، مثل: رأيتُ العَالِمَ الجَاهِلَ، وبدلُ الغلطِ لا يكونُ في كلامِ الفُصحاءِ، فكيفَ يكونُ في كلامِ اللهِ تعالى؟ ويمكنُ أن يُجابَ عنه بأنَّهُ ليسَ بدلَ الغلطِ، بلْ هو بدلُ البعضِ من الكلِّ، باعتبارِ أنَّ المؤمنينَ المُخلصينَ كانوا من جملتهم؛ لأنّهم كانوا

صنفاً واحداً من أصنافِ بني[١٦] الإنسانِ، وهو القربُ، ومغايرةُ الصّفةِ بعدَ أنْ آمنُوا لا تقتضِي مُغايرَةَ الذّاتِ على الحقيقةِ، وإنْ جُعلتْ بمنزلةِ مغايرةِ الذّاتِ في بعضِ المواضِعِ مجازاً.

قولُهُ: **(والفاءُ، لتضمَنِ معنى الشّرطِ)**، إنّما لم يقلْ: لتضمّنَ الّذينَ؛ لأنَّ الأجرَ مُستفادٌ من الإيمانِ الحقيقيِّ، فالسببيّةُ إنَّما تتحقّقُ بين البدلِ والأجرِ لا بينَ المُبدلِ منهُ وبينه.

فالظّاهرُ أنَّ قولَهُ: (والفاءُ لتضمّنِ معنى الشّرطِ)، راجعٌ إلى الوجهِ الثّانيّ، وهو البدليّةُ؛ إذ لا خفاءَ في وجهِ الفاء على تقديرُ جعلِ (من) مبتدأً.

وقولُهُ: (فَلَهُم أجرُهم)[١٧]، خبرُهُ، فلا حاجةَ إلى البيانِ. ويحتملُ أن يكونَ راجعاً إلى الوجهينِ. قيلَ في بعضِ الشُّرُوحِ: كانَ ينبغي أن يبيّنَ وجهَ ذِكرِ هذهِ الآيةِ، وما قبلَها من ضربِ الذِّلّةِ في أثناءِ تعديدِ النّعمِ استطراداً. وقلتُ: وجهُ ذلكَ أنَّ المُرادَ من ذكرِ النِّعمِ أنْ يشكرُوهَا، ولا يُقابلُوها بالكفران، فذكرَ حالَ مَنْ قابلَها بالكُفرانِ بعضَ النّعمِ المذكورةِ، ليسقطُوا أو يشكُرُوا ولا يكفرُوا.

قولُهُ: **(من الآصَارِ)**، جمعُ أصرٍ، وهو الثقلُ، وكلُّ أمرٍ شاقٍّ. قولُهُ: (فأَمَرَ جبريل) إلى آخرِهِ؛ الظّاهر أنّه رزق لهم القبول الاختياريّ بعدَ هذا القسرِ، والإلجاء

لرؤيةِ المعجزة، وهي: جعل الطّورِ كالظُّلَّةِ فوقَهم، أو كانَ مثلُ ذلكَ كافيّاً في شريعةِ موسى عليه السّلامُ.

قولُهُ: **(في رجاء منكُم)**، مُرادُهُ أنّ **(لعلّ)** إنْ كانَ متعلّقاً بقولِهِ تعالى: **(خُذُوا واذْكُرُوا)**[١٨]، فالترجّي على حقيقتهِ؛ لأنّه من العبادِ، وإن كانَ متعلّقاً بالقولِ المحذوفِ، فهو مجازٌ مرسلٌ عن الإرادةِ على مذهبِ المُعتزلةِ؛ لأنَّهم يجوّزونَ تخلفَ الإرادةِ. وعندَ أهلِ السُّنَّةِ من قبيلِ الاستعارةِ التبعيّةِ؛ لعدمِ إمكانِ التخلّفِ في إرادَةِ اللهِ تعالى عندَهم.

قولُهُ: **(تفسيره[١٩] وَاحْفَظُوا)** إلى آخرِهِ. مُرادُهُ أنَّ الذّكرَ يجوزُ أن يكونَ له معنى مشتركٌ بين ذِكرِ اللسانِ وذِكرِ القلبِ، ويجوزُ أن يكونَ مُرادُهُ أنَّ الحفظَ يجوزُ أن يكونَ المُرادُ بهِ الذّكرَ باللسانِ أو بالقلبِ.

قولُهُ: **(السبتُ)**، مصدرٌ؛ سبتُ اليهودِ، فسّرهُ بالمصدرِ؛ لأنَّ المنهيَ عنهُ الاعتداءُ في يومِ السّبتِ نفسِهِ، لا الاعتداء عن شيءٍ في يومِ السّبتِ. والمُرادُ بالاعتداءِ في نفسِ اليومِ، تركُ تعظيمِهِ، بتركِ الانشغالِ فيهِ بالطّاعاتِ، وتركِ المُنكراتِ.

قولُهُ: **(فَمَا كَانَ يبقَى حوت)** هو من قبيلِ التنازعِ، وجعل (كانَ) شأنيّةً فيها ضميرُ الشأنِ، أو زائدةً لا يفيدُ المقصود.

قولُهُ تعالى: (شُرَّعاً)((٢٠))، أي ظاهرةً على وجهِ الماءِ، على ما ذكرَهُ في سورةِ الأعرافِ. قالَ الجوهريُّ: حيتانٌ شُرَّعٌ؛ أي: شارعاتٌ من غمرةِ الماءِ إلى الجُدّ؛ أي: النّهرِ الذي يكونُ في موضعٍ كثيرِ الكلأِ(٢١).

قولُهُ: (**فَشَرَعُوا إِلَيها الجداولَ**)، من قولِهِم: (شَرعَ لهمُ((٢٢)) البَابَ إلى الطريقِ، وشَرعَ المنزلُ؛ إذا كانَ على طريقٍ نافذٍ. وقيلَ معناهُ: أظهرُوا، من قولِهم: شرعَ من الدّينِ كذا؛ أي: أظهرَ وتبيّنَ، وفيهِ بُعْدٌ. وقيلَ: جَعَلُوا الجَداولَ كالشّارعِ المُنتهى إليهِ. ولا يوجدُ ذلكَ في كتبِ اللغةِ.

قولُهُ: (**خَاسِئِينَ، خبرُ كانَ**)؛ أي: خبرٌ، وليست صفةً لِـــ"فَردَةً"، وإلّا لقيلَ: خاسئةً، وإقامة (ما) موضعَ (مَنْ)، لتحقيرِ أهلِ الاتعاظِ(٢٣)، أو هو بمعنى (منْ)، والمُرادُ بـــ(ما خَلْفَها) السّابقونَ الذينَ ذُكِرتْ في كُتبهم أنّ المسخةَ ستكونُ فاعتبروا بِها.

قولُهُ: (**لأجلِ ما تقدّمها من ذنوبِهم**)، وما تأخّر عنها، المُرادُ (بما تأخّرَ عن المسَخَةِ)؛ السّيئاتُ الباقية آثارُها، لا نفسَ السّيئات؛ إذ لا ذنبَ بعدَ المَسَخَةِ والهلاكِ، ولمّا كانَ قولُهُ تعالى: (ومَوعِظةً للمُتَّقِينَ)((٢٤))، غيرُ ملائمٍ لهذا المعنى ذكرَ المُصنِّفُ هذا القولَ بلفظِ (قيلَ).

قولُهُ: **(فقَتَلَ ابنَهُ بَنُو أَخِيهِ لِيَرِثُوهُ)** المذكورُ في النّسخِ الصّحيحةِ المُقابَلَةِ بنسخةِ المُصنِّفِ، هكذا، وذُكرَ في أكثرِ الشّروحِ أنّ الصّوابَ كانَ في بني اسرائيلَ شيخٌ كبيرٌ موسرٌ فقتلَهُ بنو عمِّهِ، بناءً على أنَّه في التفاسيرِ بنو عمِّهِ[٢٥]، كذلكَ[٢٦]؛ وعلى أنَّ ما يُذكرُ في آخرِ القصَّةِ: قتَلَنِي فلانٌ وفلانٌ؛ لا بني عمّه، يقتضي ذلك، ولأنَّ قولَهُ: (لم يورّثْ قاتلٌ من مقتولٍ) يقتضي أيضاً ذلك كذلك[٢٧]، فإن قيلَ: الابنُ لا يُمنعُ الإرثَ من الأبِ، وما في بعضِ النّسخِ: فقتلَ ابنَهُ بَنُو أخيهِ تصحيحُ مَنْ لم يجوّزِ السّهوَ على المُصنِّفِ.

وذُكرَ في بعضِ الشّروحِ أنّ الضميرَ في (ليرثُوهُ) راجعٌ إلى الشيخِ؛ والمعنى أنّهم قتلُوا ابنَ الشّيخِ؛ لِيَرِثُوا الشّيخَ بعدَ وفاتِهِ. وردُّ ذلك بأنّه يدفعُهُ ما في آخرِ القصَّةِ، ولم يورثْ قاتلٌ بعدَ ذلكَ؛ لأنّهم لم يقتِلُوا المُورِّثَ، وهو الشّيخُ. وقيلَ في بعضِ الشّروحِ: ضميرُ (يَرِثُوهُ) راجعٌ إلى الابنِ، وقُتِلَ الابنُ بعدَ موتِ الشّيخِ وردَ ذلكَ في بعضِ الشّروحِ (يريدُ شرح الجاربردي وشرح مولانا قطب الدين[٢٨]) أنّ فيه تعسّفاً؛ لأنَّهُ لا معنى لذكرِ الشّيخِ حينئذٍ؛ إذ يكفي أن يُقالَ حينئذٍ أنّه كانَ رجلٌ موسِرٌ، قتلَهُ بنو[٢٩] عمِّهِ لِيَرِثُوهُ. ولا يخفى أنّ التعسّفَ أهونُ من البطلانِ، وقلتُ: النُّسخةُ الصّحيحةُ المُقابَلَةُ بنُسخةِ المُصنّفِ: قتلَ ابنَهُ بنُو أخيهِ. وفي تفسير القاضي[٣٠] والتفسير للنسفي[٣١] أيضاً كذلكَ.

وفي تفسيرِ أبي الليثِ[٣٢]: إنّ اللهَ تعالى قالَ في التوراةِ: أيّما قتيلٌ وُجِدَ بين قريتينِ، لا يُدرَى قاتِلُهُ، فليُقسْ إلى أيِّهما أقربُ، فعَمَدَ أَخَوَانِ؛ أي: قصدا[٣٣]، من بني اسرائيلَ إلى ابنِ عمٍّ لهما، واسمُهُ عَامِيلُ[٣٤]، فأرادا قتلَهُ؛ لكي يرثاهُ، وأيضاً كانتْ ابنةُ عمٍّ لهما شابّةً جميلةً، فَخَشِيا أَن يَنكَحُها ابنُ عمِّهما عامِيلُ، فقتلاهُ، ثمَّ حملَاهُ، فَأَلْقَيَاهُ إلى جانبِ قريةٍ، فأصبَحَ أهلُ القريةِ والقتيلُ بين أظهُرِهم، فأخذُوا أهلُ القريةِ بالقتيلِ المذكورِ، وجاؤوا بهِ إلى موسى. والمفهومُ من ذلكَ أنَّ المقتولَ ابنُ عمٍّ، والقتلُ للإرثِ منه، لا من أبيهِ.

وفي[٣٥] معالِمِ التَّنْزِيل[٣٦] وتفسيرِ الواحديّ[٣٧] أيضاً كذلك، فظهرَ أنَّ في الرّوايةِ اختلافاً بين المُفسّرينَ. واختيارُ المُصنّفِ ما ذكرَهُ، ويمكن توجيهُ قولِهِ: (قتلَ ابنَهُ بنُو أخيهِ لِيَرِثُوه)[٣٨]، بأنَّ ضميرَ (يَرِثُوهُ) راجعٌ إلى الشّيخِ، والمعنى: أنّهما قتَلا ابنَ الشّيخِ، لئلّا يبقى وارثٌ سواهما، ويرثا الشّيخَ بعدَ وفاتِهِ، وما ذُكرَ في آخرِ القصّةِ: قتلني فلانٌ وفلانٌ لبني عمّه لا ينافي ذلكَ؛ لأنَّ ابني أخِ الشيخِ يكونانِ ابني عمّ ابنِ الشيخِ، ولا ينافيهِ. قولُهُ: (ولَمْ يورثْ قاتلٌ من مقتولٍ أيضاً؛ لأنّه يجوزُ أن يكونَ قتلُ الوارثِ للطمعِ في الميراثِ عن مورّثِهِ سبباً في تحريمِ إرثِ القاتلِ من المقتولِ؛ لأنّه إذا قتلَ الشّخصُ للطمعِ في الإرثِ من مورّثِهِ، فما ظنَّكَ بقتلِ المورّثِ؟ لأنّه أقربُ في تحصيلِ الغرضِ. ولا ينافيهِ قولُهُم: وإنّهم جاؤوا يطلِبُونَ

بديّتهِ؛ لأنَّ ذلكَ[٣٩] يحتملُ أن يكونَ بوكالةِ الشّيخِ لِضَعفِهِ، ويُخالِفُهُ ما في النسخةِ الصّحيحةِ من الكشّافِ لبعضِ التفاسيرِ، لاختلافِ الرّوايةِ.

قولُهُ: (**أتجعَلُنا مكانَ هزوٍ**[٤٠])؛ إشارةً إلى كون (اتّخذَ) متعدّياً إلى مفعولِينِ، هما المبتدأُ والخبرُ، مثلَ: جَعَلَ و صيَّرَ. ولمّا كانَ المفعولُ الأوّلُ عيناً، ولا يصلُحُ الهزو الذي هو حدثٌ مفعولاً ثانيّاً؛ لأنَّ المفعولَ الثّانيّ هنا عينُ الأوّلِ، احتاجَ الكلامُ إلى التأويلِ بالحذفِ، مثلَ: (وَاسْأَلِ القَرْيَةَ)[٤١]، أو يجعلِ الهُزءَ بمعنى المهزوءِ بهِ، تسميةً للمفعولِ بهِ بالمصدرِ، كقولِهِ تعالى: (أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ البَحْرِ)[٤٢]؛ أي: مَصيدُه، أو يجعلُه من قبيلِ التسميةِ بالمصدرِ مبالغةً.

قولُهُ: (**في مثلِ هذا المُشَارِ إليهِ**)، مقامُ التبليغِ والإرشادِ، والجوابُ عمَّا دُفعَ إليهِ من القضيّةِ والعدولِ في الجوابِ إلى قولِهِ: (منَ الجاهلِينَ)[٤٣]، عن قولِهِ: (مَنَ المُستهزئينَ)، لِنَفَى الاستهزاءَ عن نفسِهِ بطريقٍ برهانيٍّ، وهو الكنايةُ؛ لأنَّ الاستهزاءَ في غيرِ محلِّهِ ملزومٌ للجهلِ، وبالعكسِ، فيكونُ من بابِ ذِكرِ اللّازمِ، وإرادةِ الملزومِ، وتأكيدِه بالاستعارةِ؛ لأنَّ الأنبياءَ مُنزَّهُونَ عن فعلِ الجُهَّالِ؛ أي: الاستهزاءُ في مقامِ الإرشادِ.

قولُهُ: (**ما هي**)[٤٤]، سؤالٌ عن حالِها، اعلمْ أنّ ما يكونُ طلباً لشرحِ الاسمِ، إمَّا سؤالاً عن مدلولِ الاسمِ، أو حقيقةِ المُسمّى، أو وصفهُ، والأوّلان ههنا لما كانا

معلومينِ لكلِّ أحدٍ من العُقَلاءِ، لا وجهَ للحملِ على السّؤالِ عن شيءٍ منهما، فتعيّنَ الحملُ على السُّؤالِ عن الوصفِ. وسببُ السؤالِ أنهم لمّا سَمِعُوا للبقرةِ صفةً بديعةً ليستْ من صنفِ صفاتِ البَقَرِ، وهي أنّها تُحْيِي المَوتَى، بضرب بعضِها بعدَ موتِها تعجَّبُوا عن حالِها وعن صفتِها، فَسَأَلُوا، على تقديرِ كونِ المُرادِ بها بقرةً مُعيّنةً، كما هو رأيُ (البعضِ)[٤٥] من المفسّرينَ طلباً لبيانِ المُجمَلِ. وأمّا[٤٦] على تقديرِ كونِ المُرادِ بها بقرةً من جنسِ البقرِ، حسبما اختارَهُ المُصنِّفُ، فالسؤالُ للتعجّبِ، وتوهّمِ أنَّ البقرةَ التي هذا شَأنُها، لا تكونُ إلّا مُعيّنةً؛ ولذلكَ سألوا عن أوصافِها مرّةً بعدَ أخرى، لكنَّهُم أخطأوا؛ لأنَّ هذه الآيةَ البديعةِ ليستْ من خاصيّةِ البقرةِ، بلْ كانت مُعجزةً أظهرها اللهُ تعالى على يدِ رسولِهِ، ولكثرةِ سؤالِهم غيّرَ اللهُ تعالى التكليفَ إلى البقرةِ المُعيّنةِ، فشدَّدُ عليهم جزاءً لتشديدهم.

قولُهُ: **(خُفَافُ بنُ نَدبة)**[٤٧]، خُفافٌ بضمِّ الخاءِ المُعجمةِ: اسمُ شاعرٍ، ونَدبَة، بالفتحِ: اسمُ أُمّهِ، وكانت سوداءَ حبشيّةً، يهجُو العبّاسَ بنَ مِرداس السُّلَمِيَّ[٤٨]، ويصِفُ ما أعطى ضيفَهُ بالهُزالِ، والهرمِ. والفارضُ: المُسنّةُ؛ ولذلكَ تُركتِ الفاءُ، والضميرُ في (إليهِ) راجعٌ إلى الضّيفِ[٤٩]. والنَّصَفُ بالتحريكِ: المرأةُ المتوسطةُ بين الحديثةِ والمُسنَّةِ.

قولُهُ: **(نَواعمُ بين أبكارٍ وعُونِ)**[٥٠] البيتُ للطرمَّاحِ[٥١]، وأوّلُهُ:

ظَعَائنٌ كُنتُ أَعْهَدُهُنَّ قدماً وَهُنَّ لَذَي الأَمَانَةِ غَيرُ خُونِ

حِسَانُ مَواضِعَ النَّقبِ الأعَالي غِرَاثُ الوشحِ صامتةُ البرينِ

طِوَالٌ مِثْلُ أَعناقِ الهَوادِي نَواعمُ بين أبكارٍ وَعُونِ

الظعائنُ: جمعُ ظعينةٍ، وهي المرأةُ ما دامتْ في الهودجِ. والخونُ: جمعُ خائنٍ.

والنَّقب: أن يُجعَلَ للثوبِ نُقبةٌ، وهي ثوبٌ كالإزارِ، يُجعلُ له حُجزةٌ؛ أي: مَعقدٌ كَمعقَدِ الإزارِ.

والمُرادُ بالأعالي: الأعناقُ، وخصَّ الأعالي؛ لأنّها تتكشفُ، للكشفِ غالباً، فإذا حَسُنَتْ فغيّرها بطريقِ الأولى.

والوشحُ: جمعُ الوِشَاحِ، وهو ما يُنسجُ من أديمٍ عريضٍ، ويُرصَّعُ بالجواهرِ وَتَسْدُّ المرأةُ بينَ عاتِقِها وكشحِها.

والغراثُ: جمعُ غرثان، كنايةٌ عن دِقَّةِ الخَصرِ.

والبُرينُ بضمّ الباءِ: جمعُ بُرنٍ؛ وهي كلُّ حلقةٍ من سوارٍ، أو خُلخَالٍ، ونحوهما. وصمتُهما كنايةٌ عن سِمْنِ السّاق.

والمُرادُ بالشّلِّ: ما سترَ العنقَ، من شَلَلتِ الثّوبَ؛ إذا خَلطتُهُ، وطُولُهُ كنايةٌ عن طولِ العنق. والنّاعمةُ: اللَّينةُ.

والهوادي: أوائلِ الوحشِ، والمُرادُ التشبيهُ بأعناقِ الظّباءِ.

قولُهُ: **(لأنّهُ في معنى يتبيّن)** قيلَ: ما ذكرَهُ واضحٌ، لكنْ يُردُّ عليه شيءٌ، وهو أنَّ العوانَ هو النصفُ، وهو مغنٍ عن ذِكرٍ بين ذلكَ[٥٢]، وهو بيّنُ الدّفعِ؛ لأنّه من قبيلِ[٥٣] التأكيدِ.

قولُهُ: **(كَمَا جَعَلُوا فعلَ[٥٤] نائباً)**، يعني: يجوزُ الكنايةُ باسمِ الإشارةِ، عن أشياءَ كثيرةٍ، باعتبارِ التأويلِ المذكورِ، أو بما تقدّمَ، كما يُكنّى بأفعالٍ متعدّدةٍ سابقةٍ بلفظِ فعلٍ. وقد بيَّنهُما بمثالٍ واحدٍ للاختصارِ، وقد يقعُ مثلُ ذلكَ في الضميرِ أيضاً، إلَّا أنّه في اسمِ الإشارةِ أكثرَ، وأشهرَ. قيلَ: السِّرُّ فيه أنَّ اسمَ الإشارةِ لا يلزمُ أن يكونَ المشارُ إليهِ سابقاً في الذِّكرِ، والضميرُ إعادة للسابق بغيرِ لفظهِ، وفيهِ بشاعةُ التكرارِ، ولذلكَ جعلَ المُصنِّفُ الضميرَ متفرّعاً عليهِ.

وقالَ رؤبةُ[٥٥]: (أردتُ كانَ[٥٦] ذاكَ). وإنّما أردفَهُ بلفظِ (ويلك[٥٧])، وهو كلمة ترحّمٍ على عادةِ العربِ، لا الدعاء بالهلاكِ تحقيراً.

والتوليعُ من قولِهم: شيءٌ[٥٨] مُولعٌ، وفي لونِهِ تلويعٌ؛ أي: استطالةٌ بلقٌ. قالَ الأصمعيُّ[٥٩]: إذا كانَ في الدّابةِ ضُروبٌ من الألوانِ من غيرِ بَلَقٍ، فذلكَ التَلويعُ، ومعنى ولَّعَ الشيءَ: جعلَهُ مُخطّطاً[٦٠].

وما قبلَ البيتِ: (قُوْدٌ سِمانٌ مثلُ أَمراسِ الأَبَقِ[٦١])، ومعناهُ: أفراسٌ طوالُ الظهورِ والأعناقِ، مثل حبالِ القُنَّبِ. وفي بعضِ الشّروحِ" مولانا قطب الدّين والطّيبيّ": إنَّ الضميرَ في قولِهِ: (فيها خطوطٌ)، رَاجعٌ إلى البقرةِ[٦٢].

والظّاهرُ أنَّ منشأةُ عدمُ الاطّلاعِ، أو الذّهولِ عن المصراعِ الأوّلِ، وهو قولُهُ((٦٣)): (قُودٌ سِمَانٌ)، إلى آخرِهِ؛ لأنّ القُودَ جمعُ أقودَ، وهو بيِّنُ القَودِ؛ أي: طويلُ الظّهرِ والعنقِ من الخيلِ، ومنه: خيلُ قُبٌّ قودٌ؛ أي: ضوامرُ طِوالُ الظّهورِ والأعناقِ، صرّحَ بهِ الجوهريّ((٦٤)).

قولُهُ: (**وَالذي حَسَّنَ**)((٦٥)) إلى آخرِهِ؛ أي: الذي حسَّنَ((٦٦)) من دونِ وضعِ اسمِ الإشارةِ، مع إفرادِهِ وتذكيرِهِ، موضعَ المُتعدّدِ المؤنّثِ.

وفي قولِهِ: (**منه شبابه**) تبعيضٌ، مثلُ: هزَّ من عطفِهِ، وحرّكَ من نشاطِهِ، ولمّا كانَ في ذلكَ نوعُ خفاءٍ قبل تفسيرِ الضّميرِ باسمِ الإشارةِ، باعتبارِ أنَّ تثنيةَ أسماءِ الإشارةِ والموصولاتِ وجمعها ليستْ على قانونِ أسماءِ الأجناسِ، بأن يُلحقَ بأواخرِها ألفٌ ونونٌ، أو واوٌ ونونٌ، بل وُضِعَ لها صيغٌ مخصوصةٌ، وكذا تأنيثُها، ليسَ بإلحاقِ التّاءِ، فجوّز فيها ما لم يجوزُ في أسماءِ الأجناسِ[٦٧]، وأُريدَ بالمفردِ منها ما يُرادُ بالتثنيةِ والجمعِ، وبالمذكّرِ ما يُرادُ بالمؤنّثِ، ولذلكَ جوَّزَ التعبير بالّذي عن الجمعِ، وإن كانَ بتأويلٍ.

قولُهُ: **(أي ما تُؤمَرُونهُ)**، ذُكرَ في بعضِ الشّروحِ أنَّهُ من قبيلِ حذفِ الجارّ والمجرورِ دفعةً، أو تدريجاً، بأنْ حُذفَ الجارُّ أوّلاً، وعُدّيَ الفعلُ إلى الضّميرِ اتّساعاً، ثمّ حُذفَ الضّميرُ، والظّاهرُ من عبارةِ الكتابِ[٦٨] أنّه من قبيلِ حذفِ المنصوبِ من أوّلِ الأمرِ؛ لأنَّ حذفَ الجارِّ شاعَ في هذا الفعلِ، وكثُرَ استعمالُ أمرتُهُ كذا بلا باء، حتَّى لَحِقَتْ بالأفعالِ المتعديّةِ بنفسِها إلى مفعولينِ، وصارَ "ما تؤمَرُونَ" في تقدير: تؤمرُونَهُ. ولذلكَ قالَ: معنى **(ما تُؤمرونَ بهِ)** ولم يقلْ: التقديرُ تُؤمرُونَ به.

قولُهُ: **(أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمرتَ بهِ .. فقد تركتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشبِ)**[٦٩] البيتُ لعبّاس بنِ مرداس[٧٠]، وقيلَ: لخُفافِ بنِ نُدبةَ[٧١]، ومعناهُ: أمرتُكَ بالخيرِ، بدليلِ ما أَمرتُ بهِ، ولأنَّ الأمرَ لَا يُستعملُ إلّا بالباءِ، غالباً. والمُرادُ بالمالِ الإبلُ، والنّسبُ المالُ الأصيلُ[٧٢]، وهو اسمٌ يجمعُ الصّامتَ والنّاطقَ. والبيتُ السّابقُ من هذا:

فَقَالَ لِي قولَ ذي رأيٍ ومَقدِرَةٍ مُجَرِّبٍ عَاقِلٍ نَزهٍ عنِ الرِّيَبِ[٧٣]

والنزهُ بالتَّخفيفِ لغةٌ في (نزه)، والنّزاهةُ: البعدُ عن الشرِّ.

قولُهُ: **(أو أمركُمْ)**، بمعنى: مأموركم، مبنيٌّ على جعلِ (ما) مصدريّةً، وجعلِ المصدرِ بمعنى المفعولِ، وهو قليلٌ جداً؛ لأنَّ الفعلَ المُصدَّرَ بـــ(ما) أو بـــ(أن) قليلاً

ما يجيءُ بمعنى اسمِ الفاعلِ أو المفعولِ؛ لأنَّ البابَ ليسَ بقياسٍ، وهو يجيءُ في المصادرِ الحقيقيّةِ؛ لأنّهُ من بابِ الاختصارِ، والفعلُ المُصدّرُ بـــ(ما) أو بـــ(أن) مبنيٌّ على التطويلِ.

قولُهُ: **(أصْفَرُ فَاقِعٌ، ووارِسٌ)** إلى آخرِهِ. الوارسُ الشّديدُ الصُّفرَةِ، من الوَرْسِ، وهو نبتٌ أصفرُ، يُصبَغُ بهِ، والحَالكُ من حَلَكَ الشّيءُ؛ إذا اشتدَّ سوادُهُ، وحانكٌ بمعناهُ. والبَهقُ بالباءِ[٧٤]، أصلُهُ اللَّمَعانُ مُستعملٌ في البياضِ المُشفِّ، والذريحي بالذّالِ المُعجمةِ[٧٥]؛ الأحمرُ الشّديدُ الحُمرةِ، كأنّهُ ذُرِحٌ؛ أي: ذُرَّ عليهِ الحُمرةُ.

والمُدهامُّ في الأصلِ؛ الشديدُ السّوادِ، يوصفُ بهِ الخضرةَ؛ لأنَّه شديدُ الخُضرةِ، يُرى كذلِكَ. والأورقُ من الإبلِ الذي لونُهُ كلُونِ الرَّمادِ، والرَّمْكةِ، بفتحِ الرّاءِ وسكونِ الميمِ؛ من ألوانِ الإبلِ، ورُقَةٌ في سوادٍ. وخُطبَانيّ، بضمِّ الخاءِ وسكونِ الطّاءِ، منسوبٌ إلى خُطبَانَ؛ وهو الحنظلُ، إذا اصفرَّ، وصارتْ فيهِ خطوطٌ خُضْرٌ، والرُّدَانُ بضمِّ الرّاءِ؛ الزعفرانُ.

قولُهُ: **(فاقِعٌ هاهنا)** وقعَ خبراً عن اللونِ أي: فاقعٌ هاهنا ليسَ تأكيداً لِصفرَاءَ؛ لأنَّهُ إنَّما يكونُ تأكيداً لو كانت صفةً للبقرةِ، كما أنَّ صفراءَ صفةً لها، غلى قياسِ أصفرَ فاقعٍ.

قيلَ في بعضِ الشُّروحِ "شرح قطب الدّين": اعلمْ أنَّ المُرادَ بالتأكيدِ ههنا التأكيدُ اللغويُّ لا النحويّ.

وقلتُ: المرادُ بالتأكيدِ هنا مقابل التأسيسِ[٧٦]، وهو تأكيدٌ نحويٌّ أيضاً، فإنَّ التأكيدَ في قولِ النّحاةِ المفعولُ المُطلقُ، قد يكونَ للتأكيدِ، مثل: جَلستُ جلُوساً. بهذا المعنى. وكذا في قولِهم: النّعتُ قد يكونُ للتأكيدِ، مثل قولِهِ تعالى: {لَا يَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ، إِنَّمَا هو إِلَٰهٌ وَاحِدٌ}[٧٧]. وعرّفَ الشّيخُ الرّضيُّ[٧٨]، غُفرَ له، هذا التأكيدَ بتقويةِ الثّابتِ وغيرِهُ بما لا يكونُ مدلُولُهُ زائداً على مدلُولِ ما سَبَقَهُ. فتقريرُ السّؤالِ ههنا أنَّ (فاقع) ليسَ بصفةٍ مؤكِّدةٍ، بل خبرٌ مُقدّمٌ على المبتدأ، وبتقديرِ الجواب أنّهُ صفةٌ سببيّةٌ، ولونُها فاعلٌ لا مبتدأً؛ لما فيهِ من مخالفةِ الأصلِ من غيرِ سببٍ، فصفراءُ فاقعةٌ، وصفراءُ فاقعٌ لونُها، من بابِ الوصفِ للتأكيدِ سواءٌ.

غاية ما في البابِ أنَّ الثّاني أوكدُ، من جهةِ جعلِ الفُقُوع الذي هو من صفاتِ الأصفرِ صفةَ الصُّفرَةِ، بناءً على كونِ لونِ الصّفراء الصّفرةَ، فهو من بابِ: جدَّ جدُّهُ، وهذا معنى قولِ المُصنّفِ: واللونُ اسمُ الهيئةِ، وهي الصّفرةُ[٧٩]؛ أي: المُرادُ بالهيئةِ التي أطلقَ عليها الاسمُ هنا الصّفرةُ، والمعنى شديدُ الصّفرةِ صفرتُها، كما أنَّ معنى الفاقع؛ شديدُ الصّفرةِ، ووجهُ المبالغةِ اعتبار أنَّ شدّةَ صفرتِها كملَتْ بحيثُ شملَتْ سائرَ صفاتِها، حتَّى صفرتُها.

قيلَ: في هذا الكلامِ نظرٌ؛ لأنَّهُ إنّما يتمَّ لو كانَ المُرادُ بلونِها صفرتَها، وهو ممنوعٌ، فإنَّ اللونَ أعمُّ من أن تَكُونَ صفرةً أو غيرَها، وإطلاق العامِّ على الخاصِّ مجازٌ، والأصلُ عدمُهُ، وهو غيرُ واردٍ؛ لأنَّ ذِكرَ اللونِ بعدَ الصّفرةِ يكونُ مستدركاً إن أُريدَ بهِ معناه الحقيقيَّ العامَّ.

وقولُهُ: **(وإطلاقُ العامِّ على الخاصِّ مجازٌ، والأصلُ عدمُهُ)**، مدفوعٌ؛ لأنَّ المُصنِّفَ جعلَ الكلامَ من قبيلِ (جدَّ جدُّه)، وذلكَ يقتضي كونَهُ مجازاً قطعاً، وقولُهُ((٨٠)): (على الأصلِ) عدمُ المجازِ مطلقاً[٨١]، مدفوعٌ؛ لأنّه أصلٌ في المقامِ الاستدلاليّ، وأمّا في الخطابيّاتِ فالمجازُ أولى وأبلغُ؛ لكونِهِ كدعوى الشّيءِ ببينة؛ لأنَّ الانتقالَ فيهِ من الملزومِ إلى اللّازمِ. ولئن سلّمنا كونَه أصلاً، فالواجبُ الحملُ على المجازِ، عندَ قيامِ القرينةِ المانعةِ من الحملِ على المعنى الحقيقيّ. قالَ صاحبُ الكشفِ((٨٢)): لعلّ الأظهرَ أنَّ الفقوعَ خلوصُ اللّونِ، فهو له حقيقةً، ولِصَاحبِهِ تبعاً، كما يُقالُ: أحمرُ ناصعٌ[٨٣]، ومثلُه كثيرٌ، مثل: رَجلٌ أفطسٌ، وأنفٌ أفطسٌ، ورجلٌ أعورٌ، وعينٌ عوراءُ، والضّابطُ أنَّ كلَّ ما يُنسبُ إلى الجملةِ باعتبارِ جزءٍ أو صفةٍ جاز أنْ يقعَ صفةً للجملةِ، ولذلكَ البعضُ أيضاً؛ إذ لا مُشتركَ معنويّاً، حتَّى يدّعي التواطؤَ، والمجازُ خيرٌ من الاشتراكِ، وجعلِهِ حقيقةً في البعضِ، مجازاً في الجملةِ، أولى لقوّةِ العلاقةِ، ولاطّرادِ هذا المجازِ. واعترض عليهِ الشّيخُ، بأنَّ قولَهَ: (انتسابه إلى الجملةِ بواسطةِ البعضِ) مُصادرةً على المطلوبِ؛ لأنَّ انتسابَهُ إلى الجملتينِ[٨٤] بواسطةِ البعضِ، إنّما يكونُ إذا كانَ حقيقةً في البعضِ، وهو غيرُ[٨٥] المدعي.

وقلتُ: ما ذكَرَهُ صاحبَ الكشفِ((٨٦)) أولى؛ لأنَّ كونَ الانتسابِ إلى الجملةِ بواسطةِ البعضِ، فما ذكرَهُ صاحبُ الكشفِ من الأمثلةِ مبنيٌّ على أنَّ الموصوفَ

بالصّفاتِ المذكورةِ، البعضُ أوّلاً لا ((٨٧)) الجملةِ، فإنَّ الفُطوسةَ والعَوَرَ محلّهما الأنفُ والعينُ، وهما الموصوفُ بهما لا صاحبَهما، بشهادةِ كتبِ اللغةِ لا على أنّ الانتسابَ إلى البعضِ بطريقِ الحقيقةِ، فلا مُصادرةً.

قولُهُ: **لقولِهِ: (تسرُّ النَّاظِرِينَ)**((٨٨))، تعليلُ الماورديّ((٨٩)) عن عليٍّ كرّمَ اللهُ تعالى وجهَهُ((٩٠))، وليسَ من كلامِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه.

خاتمة:

وعليه فقد عمد التبريزي على وضع حاشية على الكشاف لدراسة الآيات الكريمة والتعليق على النقص الوارد فيها وبيان مقاصد الزمخشري في كل جملة تفسيريّة فيها، وقد جاء تفسيره للآيات من ٦٠ إلى ٦٩ في سورة البقرة متضمناً الأوجه البلاغيّة، والبيانية، والإعرابيّة التي استوقفته في تلك الآيات.

هوامش البحث

(١) معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، عادل نويهض، ج١، ص٢٩٧.

(٢) طبقات المفسرين، السيوطي، ص١٢٠.

(٣)- سورة آل عمران، الآية: ٢١.

(٤) – سورة آل عمران ، الآية: ١٥٤.

(٥) – الحديث في سنن الترمذيّ (ت:٢٧٩هـ)، تح: أحمد محمّد شاكر، ومحمّد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عوض، شركة مصطفى البابي الحلبيّ، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ –١٩٧٥م، باب ما جاء لا يحلّ دم امرئٍ مسلمٍ..، ج١٩/٤، وسنن ابن ماجة، ج٨٤٧/٢، رقمه "٢٥٣٣".

(٦) – سقط من (د).

(٧) – سورة آل عمران، الآية: ١١٢.

(٨) – سبق تخريجه.

(٩) – خرّج ابن مالك المعاني التي تحتملها الباء بحسبِ سياقها، فكان منها السببيّة والمصاحبة بمعنى "مع"، والأصل فيها أن تكونَ للاستعانة. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج٢١/٢-٢٢.

(١٠) – زيادة في (د).

(١١) قوله نصرانة: يُقالُ: أسجدَ إذا مالَ. ولا يُستعمل نصران ونصرانة إلّا بياءيّ النّسبِ؛ لأنّهم قالوا: رجلٌ نصرانيٌّ وامرأةٌ نصرانيّة. ينظر: تفسير القرطبيّ، سورة البقرة، الآية:٦٢، ج٤٣٢/١، والبحر المُحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، ج٤٠١/١. أمّا استعماله هنا فقد منعه الصّرفَ ضرورةً.

(١٢) – البيت: اللسان، ابن منظور، مادة "نصر"، وتفسير القرطبي، ج٤٣٢/١، والبحر المحيط: ج٤٠١/١.

(١٣) زاد في (ب) و (د): غير .

(١٤) – الصحاح للجوهريّ، ج٧٨٩/٢.

(١٥) – سقط من (د).

(١٦) – سقط من باقي النسخ.

(١٧) – سورة البقرة، الآية: ٢٧٧.

(١٨) – سورة الأعراف، الآية: ١٧١.

(١٩) – سقط من (ج).

(٢٠) – سورة الأعراف، الآية: ١٦٣.

(٢١) تاج اللغة وصّحاح العربيّة، أبو نصر بن حمّاد الجوهريّ (٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٠٧ه –١٩٨٧م، مادة (شرع).

(٢٢) – زيادة في (د).

(٢٣) زاد في (ج): في مقام العظمة والكبرياء.

(٢٤) – سورة البقرة، الآية: ٦٦.

(٢٥) – سقط من (د).

(٢٦) – زيادة في (د).

(٢٧) – زيادة في (ج).

(٢٨) هو محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي قطب الدين الشيرازي الشافعي كان ذا مروءة وأخلاق حسان وذكاء كثير المخالطه للملوك ويكثر الشفاعات عندهم له مؤلفات في الفقه والاصول والطب والفلك والرياضيات ولد (سنة ٦٣٤) شرح مختصر ابن الحاجب(ت ٧١٠)، ابن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي بن مرتضى بن المفضل الحسني القاصمي ابو عبدالله عز الدين من آل وزير (ت ٨٤٠ هـ) ، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، حققه:

شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط ٣، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م.

(٢٩) – أثبت اللفظ "بنوا" بإضافة ألف بعدَ الواو، وهو خطأٌ لغويٌّ املائيٌّ.

(٣٠) – تفسير القاضي البيضاويّ ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

(٣١) – التفسير للنسفيّ: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله ين أحمد، أبو البركات النسفي، تح: زكريا عميرات، دار الكب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م، ج٥٦/١. والنسفيّ: هو أبو البركات، عبد الله بن أحمد النسفيّ، فقيهٌ حنفيٌّ (ت:٧١٠هـ). ينظر: شذرات الذهب في تاريخ من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج١١٥/٤، وسير أعلام النبلاء، الذهبيّ، ج٤٩٤/١٤.

(٣٢) – أبو الليث، هو نصر بن محمّد، أبو الليث السمرقنديّ، أحمد بن عمر النسفيّ، إمامٌ فقيهٌ حنفيُّ المذهبِ، محدّثٌ، لُقّبَ بإمامِ الهدى، (٣٣٣–٣٧٣هـ). له كتبٌ في التصوّفِ والفقهِ، ومن مؤلّفاتهِ تفسير القرآن المعروف بـ(بحر العلوم). ينظر: طبقات المفسّرين، محمّد بن أحمد الأدناويّ، تح: سليمان بن صالح، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ط١، ١٩٩٧م، ص٩١–٩٢. وتاريخ الإسلام ووفيّات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبيّ (ت:٧٤٨هـ)، تح: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ط١، ٢٠٠٣م، ج٤٢/١٢–٤٤. أمّا تفسيرُه فقد ورد في بحر العلوم، أبو الليث السمرقنديّ، نصر بن محمّد الحجّاج المروزيّ (ت:٣٧٣هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ –١٩٩٣م، ج٤٧/١–٤٨.

(٣٣) – سقط من (د).

(٣٤) – عاميل: وهو رجلٌ يتصف بطيبة القلبِ، وأنّه ذو مالٍ وجاهٍ، ولا وارثَ له سوى ابن عمٍّ له، كما تصفه قصّة بقرة بني إسرائيل. قصص الحيوان في القرآن "بقرة" بني إسرائيل. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب، شهاب الدين النويريّ (ت:٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ، ج١٣/ ٢٤٤– ٢٥٢.

(٣٥) زاد في (ج): وفي تفسير الإمام.

(٣٦) – معالم التنزيل، للبغوي: ج٧١/١.

(٣٧) – تفسير الواحديّ: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن الواحديّ (ت:٤٦٨هـ)، تح: الشيخ عادل عبد الموجود وعلي معوّض، وأحمد محمّد حميدة، وأحمد عبد الغني الجمل، كليّة أصول الدّين، جامعة الأزهر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ –١٩٩٤م، ج١/١٥٤.

(٣٨) – زاد في (د): بعد وفاته.

(٣٩) – سقط من (د).

(٤٠) إشارة إلى قولِه تعالى: (أَتَتخِذُنَا)، البقرة/٦٧، فحمل معنى اتّخذ على جعلَ المتعدّي إلى مفعولين. الكشّاف، الزمخشريّ، ج١/١٤٨، وتفسير الرّازي، مفاتيح الغيب، الرّازي، ج٣/١١٧.

(٤١) – سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٤٢) – سورة المائدة، الآية: ٩٦.

(٤٣) – سورة البقرة، الآية: ٧٦.

(٤٤) – سورة البقرة، الآية: ٧٠.

(٤٥) – أدخلَ "أل" التعريف على الاسمِ الموغلِ في التنكيرِ، الذي لا يستعملُ إلّا مضافاً إلى ما هو معرّفٌ بـــ"أل". والصّوابُ: كما هو رأيُ بعضِ المفسّرينَ.

(٤٦) سقطت أما من (ج).

(٤٧) – خفاف بن ندبة بن عمرو السلمي، يُكنّى بأبي خُراشة، شاعرٌ مخضرمٌ أدركَ الإسلامَ، وأسلم. الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدّينوريّ، المكتب الإسلاميّ، مؤسّسةُ الإشراق، ط٢، ١٤١٩هـ –١٩٩٩م، ج١/٣٢٩.

(٤٨) – عباس بن مرداس السّلميّ: هو العبّاس بن مرداس بن أبي عامرٍ السّلميّ (ت:١٨هـ)، وابن الشّاعرة الخنساء، فارسٌ وشاعرٌ مخضرمٌ، أدركَ الإسلامَ والجاهليّة وأسلم، لُقّبَ بفارس العبيد، كنيته أبو الهيثم. ينظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغداديّ، ج١/٣٤٣.

(٤٩) – سقط من باقي النسخ..

(٥٠) – شطر البيت من الأبيات اللّاحقة، وهو للشاعر الطرمّاح والأبيات في نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، حاشية السيوطيّ على تفسير البيضاويّ، ج٢/٢٦٦، وحاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ (عناية القاضي وكفاية الرّاضي)، ج٢/٥٨٥.

(٥١) – الطرمّاح: وهو الطرماح بن عدي الطائيّ، شاعرٌ إسلاميٌّ، أحد شعراء الخوارجِ، (ت:١٢٥هـ). الرّجال، الطوسيّ، ص١٠٢،٧٠، والبداية والنهاية، ابن كثير، ج٩/٢٦٥.

(٥٢) – سقطت ذلك من (د).

(٥٣) زاد في (ج): الإطناب للتأكيد.

(٥٤) – سقط من (د).

(٥٥) – رؤبة: وهو رؤبة بن عبد الله الحجّاج، شاعرٌ راجزٌ مخضرمٌ، عاش بين العصرين الأمويّ والعبّاسيّ، من فصحاءِ العربِ. وذكر المؤرّخون غيرَ كُنيةٍ له، فقالوا: يُكنّى بأبي محمّد، أو بأبي الجحاف، ولقبه العجّاج، وكان آخر الفصحاء الذين يُحتجُّ بشعرهم، إذ لمّا ماتَ رؤبة، قالَ الخليلُ بن أحمد الفراهيديّ: دفنّا الشّعرَ واللغةَ والفصاحةَ، وذكر المؤرّخون تاريخ وفاته مترددين بين عامين، (١٣٢هـ و ١٤٥هـ)، ونرجّحُ العام (١٤٥هـ)؛ لأنّ علماء اللغة العربيّة، عندما جمعوا اللغةَ من أفواه الفصحاء، كانوا قد حدّدوا عصرَ الاحتجاج بين ماقبلَ الإسلام بـ"١٥٠" سنة، وما بعده بـ"١٥٠" سنةً، وهو الأقرب لتاريخ وفاتِهِ الثّاني. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء الزمان لأبي العبّاس شمس الدّين أحمد بن خلكان "ت٦٨١هـ"، تح: إحسان عبّاس، دار الثقافة العربيّة، بيروت، ١٩٧٢م ج٢/٣٠٣-٣٠٥، وتاريخ بغداد، الخطيب البغداديّ، ج٦/٣٢٩، والطبقات، ابن سعد، ج٧/١٦٦، ٤٥٤، وعيون الأخبار، ج٢/١١٨، و١٦٦، والأعلام، الزركليّ، ج١/٢٩٦، وسير أعلام النبلاء، محمّد بن أحمد الذهبيّ، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ج٤/٥٥٧.

(٥٦) – سقطت كان من باقي النسخ..

(٥٧) ويلك توليع البهق، كما قالَ تعالى: (عوانٌ بين ذلك)، سورة البقرة، جزء من الآية ٦٨. ينظر: التلخيص في تفسير القرآن العظيم، ج١/٣٠٠، والبحر المحيط، أبو حيّان التوحيديّ (ت:٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ج٣/١٧٥

(٥٨) – زيادة في (د).

(٥٩) – الأصمعيُّ: هو عبد الملك بن قريبِ الأصمعيّ، راوٍ للشعرِ، وحافظ له، وأحدُ أئمةِ العلم باللغةِ والشعر والبلدان والأنسابِ، (١٢١– ٢١٦هـ)، جمعَ ما حفظه من الشعر في مصنَّفِهِ: الأصمعيّات. ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبيّ، ج١/١٧٩–١٨١.

(٦٠) – الصحاح للجوهريّ، ج٣/١٣٠٤، وخزانة الأدب، البغداديّ، ج١/٣١.

(٦١) البيت لرؤبة: فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلق كأنّه في الجلدِ توليعُ البهق، وهذا البيت مسبوقٌ بقولِهِ: قود سمانٌ. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة "بهق"، وحاشية السيوطيّ على تفسير البيضاويّ، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، جلال الدين السيوطيّ، ج٢/٢٥٩.

(٦٢) شرح الطيبيّ على مشكاة المصابيح، الطيبيّ، ١١/٣٩٤٠.

(٦٣) – سقط من (د).

(٦٤) – الجوهريّ: صاحب معجم الصّحاح، واسمه: إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ. سبق أن عرّفنا به.

(٦٥) – والذي سوَّغَ في باقي النسخ.

(٦٦) – الذي جوّز وضع اسم الإشارةِ مع إفراده وتذكيره موضعَ، كذا في باقي النسخ..

(٦٧) في (ب) و (ج) و (د): الإشارة.

(٦٨) – الكتاب: يريد كتاب سيبويهِ، وهو كتابٌ في اللغةِ والنحو والصرفِ و الأصواتِ وصفاتها وقضاياها ودلالاتها.

(٦٩) – كتاب شرح الشواهد الشعريّة في أمّات الكتبِ النحويّة، محمّد حسن شرَّاب، مؤسّسةُ الرّسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م، ج١/١١٧. ردّد علماء العربيّة من نحويين وبلاغيين في نسب هذا البيت لكلٍّ من الشاعرين اللذين ذكرهما صاحب المخطوط، ولغيرهما، حتّى وصل التردد حدّ أن ينسبه السّيرافيّ إلى العبّاس بن مرداس وإلىخفاف بن ندبة. كتاب فرحة الأديب في الردّ على السيرافيّ (ت: ٣٥٨هـ)، شرح أبيات سيبويه (ت:١٨٠هـ)، الأسود الغندجالي، ص١٠. بالإضافة إلى أنّ صاحب شرح المفصّل قد نسبه إلى عمرو بن معديكرب، وهو في ديوانه، ص٦٣، وخزانة الأدب، ج٩/١٢٤، والكتاب، سيبويه، ج١/٣٧، ومغني اللبيب

عن كتب الأعاريب، جمال الدّين الأنصاريّ، ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: مازن المبارك، ومحمّد علي عبد الله، وسعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٦٤م، ج٣١٥/١، وديوان خفاف بن ندبة السلميّ، تح: نوري القيسيّ، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٩٦٧م، ص١٢٦، وديوان العباس بن مرداس، تح: يحيى الجبّوريّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م، ص١٣١، ونُسب إلى زرعة بن السّائبِ قي خزانة الأدب، البغداديّ، ج٣٣٩/١، ٣٤٢، ٣٤٣، وشرح أبيات سيبويه، ج٢٥٠/١، وورد بلا نسبٍ في كلٍّ من: الأشباه والنظائر، ج١٦/٤، وج٨،٢٥١، والمحتسب، ابن جنيّ، ج٥١/١، ٢٧٢، والمقتضب، المبرّد، ج٣٦/٢، ٨٦، ٨٢١.

(٧٠) – عباس بن مرداس: هو العبّاس بن مرداس بن أبي عامرٍ السّلميّ، (ت: ١٨هـ)، وأمّه الخنساء، شاعرٌ مخضرمٌ أدرك الإسلام وأسلم، لقبُه: فارس العُبيد، وكنيته: أبو الهيثم. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العربِ، عبد القادر البغداديّ، ج٣٤٣/١.

(٧١) – خفاف بن ندبة: هو خفاف بن نُدبة السّلميّ، يُكنّى بأبي خُراشة، شاعرٌ مخضرمٌ، أدرك الإسلام، وأسلمَ. الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدّينوريّ، ج٣٢٩/١.

(٧٢) ينظر: المُقتضب، المبرّد، ج٣٦/٢، ٨٦، ٨٢١، والمحتسب، ابن جنيّ، ج٢٧٢/١،٥١.

(٧٣) – البيت لخُفاف بن ندبة، وينسب لعمرو بن معد يكرب. ينظر: شرح شواهد مغني اللبيب، جلال الدين السيوطيّ (ت:٩١١هـ)، تح: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربيّ، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م، ج٩٢/٢، شرح المفصّل للزمخشريّ، أبو البقاء بن يعيش الموصلي، تح: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ج٢٣٨/١، ونُسب البيت إلى عبّاس بن مرداس.

(٧٤) في (ب): اليهق بالياء.

(٧٥) زاد في (ج): الحاء المهملة.

(٧٦) – التأسيس: مصطلح موسيقيّ، له علاقة بقافية البيتِ الشعريّ، أمّا مفهومه عند النحاة فهو إفادةُ معنى آخرَ لم يكنْ أصلاً قبلَه، وهو خيرٌ من التأكيدِ؛ لأنّ حملَ الكلامِ على الإفادةِ خيرٌ من حملِه على الإعادةِ. ينظر: التأسيس في أصولِ الفقهِ على ضوءِ الكتابِ والسُنّةِ، مصطفى سلامة، مكتبة الحرمين للعلوم النافقة

(٧٧) – سورة النحل ، الآية: ٥١.

(٧٨) الشيخ الرضيّ: هو رضي الدّين الأستراباذي، محمّد بن الحسن الرضي الاستراباذيّ (ت:٦٨٤هـ)، نحويٌّ وعالمٌ باللغة العربيّة، شرح كافية ابن الحاجب، وشافيته في علم الصرف. ينظر: الأعلام، خير الدين الزركليّ، ج٨٦/٦. شرح الرّضي على الكافية، الرضي الأستراباذي، ج٢٨٧/٢، ٣٢٢، والكشف والبيان في تفسير القرآن، الثعلبيّ، ج٢١٧/١.

(٧٩) – زيادة في (د).

(٨٠) – زيادة في (د).

(٨١) سقط مطلقا من باقي النسخ.

(٨٢) – صاحب الكشفِ: وهو أبو إسحاق، أحمد بن محمّد الثعلبيّ النيسابوريّ، عالمٌ في التفسير القرآنيّ، لقبه: الثعلبيّ أو الثعالبيّ، والكشف أحد كتبه في تفسير القرآن. سير أعلام النبلاء، الذهبيّ، ج٤٣٦/١٧. واسم الكتاب: الكشفُ والبيانُ في تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبيّ، تح: سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ج١٣٧/١.

(٨٣) في (د): فاقع.

(٨٤) في (ج): الجملة.

(٨٥) في (ب) و (ج): عين.

(٨٦) – صاحب الكشفِ: وهو أبو إسحاق، أحمد بن محمّد الثعلبيّ النيسابوريّ، عالمٌ في التفسير القرآنيّ، لقبه: الثعلبيّ أو الثعالبيّ، والكشف أحد كتبه في تفسير القرآن. سير أعلام النبلاء، الذهبيّ، ج٤٣٦/١٧. واسم الكتاب: الكشفُ والبيانُ في تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبيّ، تح: سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ج١٣٧/١.

(٨٧) – زاد في (ب): لغة.

(٨٨) – سورة البقرة، جزء من الآية: ٦٩.

(٨٩) – الماورديّ: هو أبو الحسن، علي بن محمّد حبيب البصريّ، (٣٦٤–٤٥٠هـ)، له مؤلّفات كثيرةٌ في الفقهِ والتفسير. ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، ج٢٨٢/٣، والأعلام، الزركليّ، ج٣٢٧/٤. تفسير الماورديّ النّكت والعيون، أبو الحسن عليّ بن محمّد البصريّ البغداديّ

(ت:٤٥٠هـ)، تح: السيّد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ج١/١٤٠.

(٩٠) – عليّ كرّم الله وجهه: هو عليّ بنُ أبي طالبٍ، ابن عمّ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلّم، وزوج فاطمة عليهما السلام، وأبو الإمامين الحسن والحسين عليهم السلام. سير اعلام النبلاء، الذهبيّ، ج٢/٤٩٥– ٤٩٦.